مؤامرة الصمت ... مشكلة نشر الحقيقة حول فلسطين

كتبت المؤلفة البريطانية باميلا فيرغوسون هذا العرض للمشاكل التي واجهتها في نشر كتابها « المشكلة الفلسطينية » ، مما يعطي قارىء شؤون فلسطينية صورة حقيقية عن التجارب المرة التي يتعرض لها الكتاب الاجانب الذين يحاولون خرق جدار التحامل الاعلامي ضد الفلسطينيين .

خلال كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ نشرت كتابي « المشكلة الفلسطينية » ، اخيرا ، شركة شجاعة في لندن ذات ميول راديكالية تدعى مارتن بريان اند اوكيف . وقصة هذا الكتاب قبل صدوره محفورة في ذهني كمثل ، كانذار ، لجميع الصحافيين الغربيين امثالي الذين يختارون كتابة الحقيقة حول المشكلة الفلسطينية ، فيجدون أنفسهم عرضة لمختلف أشكال الرقابة .

كانت في الاصل شركة روبرت هارت — ديفيز ، وهي قسم من دار غرانادا للنشر التي يرأس مجلس ادارتها اللورد بيرنشتاين ، قد كلفتني بتأليف الكتاب وتخلت الشركة عن الكتاب في خريف ١٩٧٢ — بعد سنتين تقريبا من تكليفي بتأليفه ، وفي غضون بضعة أشهر فقط من تاريخ الصدور كما اعلن عنه في اعلان نشرته الشركة في المجلة الرئيسية لقوائم المنشورات ، « ذا بوكسيلر » ، (١٢ آب/اغسطس ١٩٧٢) .

ثمة أسباب عدة لفرض هذا النوع من أنواع الرقابة على الكتاب والصحافيين . وليس هناك تفسير بسيط له . وربما كانت نقطة الانطلاق الاكثر منطقية هي الشعور الغربي الهائل بالذنب حول المذابح اليهودية . وتنبثق من هذا الشعور بالذنب حاجة لاشعورية للمغالاة في التعويض ، وبالتالي لتفسير او تسويغ افعال اسرائيل . وثمة جانب اخر يرفض رفضا مباشرا صريحا ، القبول بحقيقة أن شعبا اسيئت معاملته الى هذا الحد قادر ، هو نفسه ، على اساءة معاملة الغير . وهذا كله يخلق عائقا عاطفيا وفكريا تزيده حدة مجموعة من الضغوط الصهيونية . وهناك ، ايضا ، خوف من أن يوصم المرء بـ « اللاسامية » . وبالفعل ، فان نصف المعركة في الغرب يتألف من اقناع الناس بأن انتقاد الصهيونية لا يجب ان يلصق بهم ، بصورة اوتوماتيكية ، تهمة « اللاسامية » . وليس هذا بالامر السهل .

قبل أن ابحث المشكلات التي اعترضتني مع غرانادا ، أود ان اوجز حالة أحدث من حالات الرقابة . خلال اواسط ايار (مايو) ١٩٧٤ ، زارت لندن لمدة اسبوع ابرز محامية للحقوق المدنية في اسرائيل ، فليسيا لانغر . وحملت معها تفاصيل حول المعاملة الاسرائيلية السيئة للسجناء السياسيين ، وعدم السماح للمحامين ولممثلي الصليب الاحمر بالوصول اليهم ، وأدلة على التعذيب وعمليات الضرب الشديد ، ومخالفات القوانين القاسية المفروضة على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري ، ومخالفات اسرائيل المتكررة لقرارات مؤتمر جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ . ودعي الى مؤتمرها ١٠٠ مندوب من الصحافة والتلفزيون والراديو — فحضره اقل من عشرة . ونشرت صحيفتا **الغارديان** و **المورننغ ستار** جزءا معدنا فقط من معلوماتها ، وربما اذيع أيضا نبأ او نبآن صغيران في محطتي الراديو التجاريتين بلندن (كابيتال والاذاعة البريطانية) وبرامج الاذاعة البريطانية الموجهة الى الخارج .

وكنت قبل وصولها قد رتبت الامر لاعطي صحيفة **الصنداي تايمز** اللندنية مقالة متصلة حول السيدة لانغر وعملها . ومن عادة صحفنا الليبرالية ان ترحب بكلمات المحامين الراديكاليين . ومما لا ريب فيه ان مقالتي حول الامور التي أماطت اللثام عنها كانت بشكل صارم واقعية ، دقيقة ، وقد راجعتها السيدة لانغر بعناية ، قبل عودتها الى اسرائيل عن طريق باريس . وسلمت مقالين **للصنداي تايمز** يوم الجمعة السابع عشر من ايار (مايو) ، وما زلت انتظر نشرها . ففي بداية الامر ، كان لا بد من « التثبت من تفاصيلها بواسطة مراسلنا في اسرائيل » ... ثم ، كان بعض ما جاء فيها سيستعمل كأساس لتحليل قوانين اسرائيل الادارية (التي تستطيع السلطات العسكرية بموجبها أن تقدم على اعتقالات احتياطية وتسجن